

المحاضرة الثالث عشر: أدوات وفعالية السياسة النقدية واهدافها

3.2.6 أدوات السياسة النقدية

1- الادوات العامة للسياسة النقدية (الأدوات الكمية): تهدف إلى التأثير في كمية التّفود المتداولة وحجم الائتمان

المصرفي في جميع القطاعات الاقتصادية.

أ- تغيير سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة الى البنوك التجارية مقابل إعادة خصم اذونات الخزينة أو الأوراق المالية والتجارية، وقد اعتمدت البنوك المركزية أسلوب سعر الخصم للسيطرة على حجم الائتمان داخل الاقتصاد الوطني. وعن طريق اجراء التغييرات في سعر الخصم يكون باستطاعة البنك المركزي السيطرة على حجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة، التي بدورها تحدد الحجم الكلي للقروض والاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني.

الجدول (05): أثر وفعالية وآلية تأثير سعر إعادة الخصم

نوع السياسة النقدية المتبعة	توسعية (ركود)	انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	تخفيض سعر إعادة الخصم	رفع سعر إعادة الخصم
البنوك التجارية	تخفيض سعر الخصم	رفع سعر الخصم
الطلب على الائتمان	زيادة حجم القروض المخصصة	انخفاض حجم القروض المخصصة
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
التأثير	يؤثر سعر الخصم في حجم القروض المخصصة تأثيراً مباشراً.	
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم

الفعالية	تكون أداة سعر إعادة الخصم فعالة في اقتصاد يقوم على أسواق نقدية متطورة؛ حيث ترتفع فيها نسبة التعامل بالأوراق التجارية. وبما أن هذه الأسواق غير متوفرة في الدول النامية؛ فإن استخدام هذه الأداة ليس له الفعالية والكفاءة في التأثير في عرض النقود.
----------	--

ب- عمليات السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم أو سندات وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً في الدول المتقدمة خاصة.

الجدول (06): أثر وفعالية وآلية تأثير عمليات السوق المفتوحة

نوع السياسة النقدية المتبعة	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	شراء السندات (إقراض)	بيع السندات (اقتراض)
البنوك التجارية	تخفيض سعر الخصم	رفع سعر الخصم
الطلب على الائتمان	زيادة حجم الائتمان الممنوح	انخفاض حجم الائتمان الممنوح
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
التأثير	تؤثر السياسة المفتوحة في حجم الاحتياطات النقدية تأثيراً مباشراً.	
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم
الفعالية	تتطلب أداة السوق المفتوحة وجود أسواق نقدية ومالية كفؤة وعلى درجة عالية من التنظيم والتقدم. وبما أن هذه الأسواق محدودة في الدول النامية؛ فإن استخدام هذه الأداة ضعيف الفعالية التأثيرية المقصودة من قبل السلطات النقدية فيها.	

ت- سياسة نسبة الاحتياطي القانوني

تلتزم البنوك الجارية بوضع نسبة معينة من إجمالي ودائعها على شكل سائل لدى البنك المركزي، تستهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسيع أو تقليص قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض إلى عملائها.

الجدول (07): أثر وفعالية وآلية تأثير نسبة الاحتياطي الإلزامي

نوع السياسة النقدية المتبعة	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
-----------------------------	---------------------	-----------------------

قرار البنك المركزي	تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي	رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي
البنوك التجارية	زيادة الودائع المصرفية	انخفاض الودائع المصرفية
الطلب على الائتمان	زيادة حجم الائتمان الممنوح	انخفاض حجم الائتمان الممنوح
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
التأثير	تؤثر نسبة الاحتياطي الإلزامي في حجم الودائع المصرفية تأثيراً مباشراً.	
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم
الفعالية	تُمثِّل أداة تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي من أقوى أدوات البنك المركزي في الرقابة على الائتمان (من حيث تقييده أو إطلاقه) في حالات التضخم، وخاصة في الدول النامية التي تتميز بمحدودية التعامل في أسواق الخصم والنقد والمال.	

2- الأدوات الخاصة للسياسة النقدية (الكيفية، النوعية):

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الانفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل أو العكس. تؤثر الأدوات الكيفية مباشرة على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال واستثمارها، فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتدخل السلطة النقدية في القطاعات ككل.

أ- **السقوف التمويلية:** تعتبر هذه الأداة أكثر الأدوات النوعية فعالية؛ لأنه يصعب على البنوك التجارية التحايل على البنك المركزي، إذ تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصرف المركزي مبلغاً يعادل هذا التجاوز أو أن تفرض عليه غرامة مناسبة

حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية. ما يُؤخذ على هذه الأداة هو أنها تحدّ من حرّية البنوك في اتّباع سياسة مُستقلّة في توزيع استثماراتها.

ب- **تخصيص التمويل:** يستطيع المصرف المركزي أن يضمن توزيعاً هادفاً لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، و في نفس الإطار يمكن للمصرف المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة و للمصرف المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير، لتوفير السيولة و الائتمان اللازم لهذه المؤسسات، و إنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.

ث- **تنظيم القروض الاستهلاكية:** تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، و يمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة و هو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

ت- **الافئاع الادبي:** هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته.

4.2.6 أهداف السياسة النقدية:

1- الأهداف النهائية: يتفق الاقتصاديون على أنّ الأهداف الرئيسة والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي:

أ- **استقرار المستوى العام للأسعار:** إن استقرار المستوى العام للأسعار هو هدف مرغوب فيه، وينظر إليه على أنه هدف مركزي للسياسة النقدية، فالزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار تخلق عدم اليقين في الاقتصاد والتي يمكن أن تكون لها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي.

ب- تحقيق مستوى عال من الاستخدام: إن ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، فارتفاع معدل البطالة يسبب العديد من المشاكل الاجتماعية، أيضا عندما يكون معدل البطالة مرتفع فالاقتصاد ليس لديه فقط عمالة غير مستخدمة، و لكن أيضا موارد- منشآت و معدات- غير مستخدمة مما يؤدي إلى خسارة في الإنتاج (انخفاض الناتج المحلي الإجمالي)، لذلك يجب على السلطات النقدية أن تحرص على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من توظيف للموارد الطبيعية و البشرية، و على السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد البطالة و ما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج و الدخل.

ت- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة: إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف ترمي إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إتباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم، وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلي.

ث- تحسين ميزان المدفوعات:

يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما علاقة القطر النقدية و المالية و التجارية مع بقية أقطار العالم، و يكون هذا الميزان في صالح القطر عندما تكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج و العكس صحيح، وتسعى جميع الأقطار مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي و احتياطات من العملة الصعبة، و تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات و ذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد و إتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات و الحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.

2- الأهداف الوسيطة: أهداف السياسة النقدية هي أهداف بعيدة المدى تُؤثر في المستوى الاقتصادي بشكل عام، مما يعني أنّ تأثير استخدام أدوات السياسة النقدية في هذه الأهداف قد لا يظهر بصورة سريعة أو مباشرة؛ ومن ثمّ يُصبح الحكم على كفاءة السياسة النقدية غير صحيح. ولذلك تسعى السلطة النقدية للتأثر في أهداف وسيطة تتميز باستجابتها السريعة لأدوات السياسة النقدية، وبالمقابل يمكن اختبار تأثيرها في الأهداف النهائية لهذه السياسة.

3- الأهداف الأولية: عبارة عن مُتغيّرات (القاعدة النقدية واحتياطات البنوك) يحاول البنك المركزي أن يتحكّم فيها للتأثر في الأهداف الوسيطة؛ ولهذا فإن الأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.